

الملخص التنفيذي

مستجدات الاقتصاد العالمي

شهد النصف الأول من 2023 تباطؤًا في النمو العالمي، وتعطيلات في سلاسل التوريد، مع اتخاذ البنوك المركزية عدة جهود للحد من التضخم المستمر الذي بلغ أعلى مستوياته في 2022.

ومن المتوقع أن يستمر النمو في دول الخليج العربي في 2023، وذلك بحسب صندوق النقد الدولي الذي توقع أن يبلغ معدل النمو في المنطقة 5%.

النمو في ظل تفاقم تشديد السياسات النقدية

استمر الاقتصاد الوطني في مملكة البحرين في النمو بشكل معتدل خلال النصف الأول من عام 2023، وذلك بالرغم من ارتفاع معدلات الفائدة والقيود على التجارة العالمية.

كما تنامي القطاع غير النفطي بنسبة 1.94% على أساس سنوي في الربع الثاني من 2023. وبلغت أعلى معدلات النمو في قطاعي المواهب والاتصالات، والفنادق والمطاعم.

كما انخفضت معدلات التضخم وتراجع نمو الائتمان خلال النصف الأول من 2023، مع ارتفاع المتوسط المرجح لمعدلات القروض التجارية إلى 9.15%. ويأتي ذلك بالتزامن مع انخفاض القروض التجارية المستحقة في كل من قطاعي التشييد والتجارة.

الطلب العالمي يقيد التجارة

تشير البيانات التجارية إلى اتساع العجز في التجارة غير النفطية نتيجة لضعف الطلب العالمي وذلك بنسبة 408% في الربع الثاني من 2023.

كما تركزت الصادرات البحرينية غير النفطية في دول المنطقة.

عودة اتجاهات التوظيف إلى وتيرتها الطبيعية

وصل عدد الوظائف التي تم خلقها في القطاع الخاص إلى 39,118 وظيفة.

تمثل أعلى معدل لزيادة أجور البحرينيين في قطاع الصناعات التحويلية وذلك بنسبة سنوية وصلت إلى 7%.

وحافظ قطاع الخدمات المالية على صدارة القطاعات الأعلى أجرًا للموظفين البحرينيين، فيما جاء قطاع خدمات الأظعمة والإقامة كأقل القطاعات أجرًا.

”

شهدت القطاعات غير النفطية نموًا سنويًا بنسبة 2% خلال الربع الثاني من 2023